

تقرير الأمين العام عن الآثار الإنسانية المترتبة على التدابير المفروضة
بموجب قراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠)
في أفغانستان

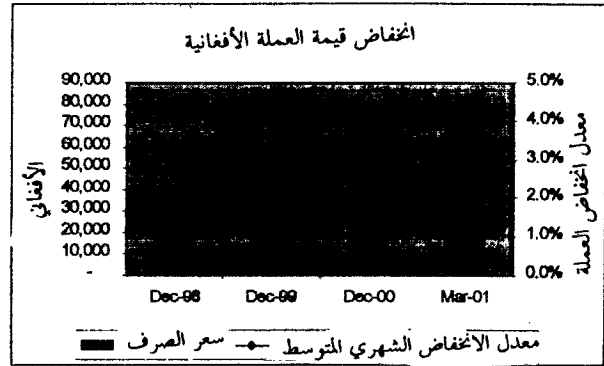
أولا - مقدمة

ثانيا - وصف ملامح الضعف

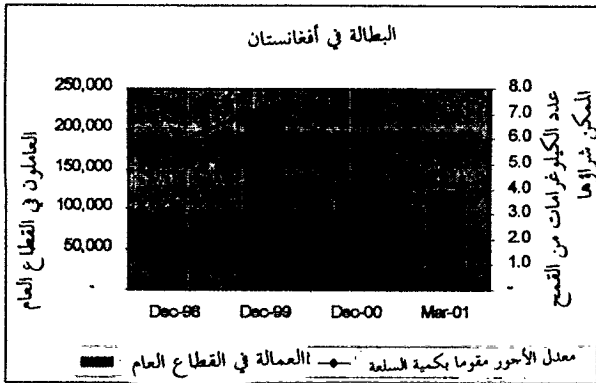
- ١ - طلب مني مجلس الأمن في قراره ١٣٣٣ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أن أقدم إليه تقارير دورية عن الآثار الإنسانية المترتبة على الجزاءات المفروضة على أفغانستان. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١ قُدم تقرير أول (S/2001/241)، يغطي فترة الستين يوما الأولى لفرض الجزاءات بموجب القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠) ويحدد الإطار العام لمنهجية الإبلاغ.
- ٢ - ويعتبر التقرير الحالي استعراضا لمنتصف المدة، ليستعين بنفس المنهجية المستخدمة في تقريرتي السابق. ويحدد التقرير مجموعة من الظروف المعاكسة الناجمة عن فرض نظام الجزاءات. إلا أنه ينتهي مع ذلك إلى أن هذه الآثار محدودة إذا قورنت بالصعوبات الأخرى التي يواجهها سكان أفغانستان في الوقت الراهن. فالسبب الرئيسي للمعاناة الإنسانية في أفغانستان هو استمرار الصراع الذي تتفاقم حدته جراء حالة الجفاف في أفغانستان وانتهاكات حقوق الإنسان المنتشرة فيها على نطاق واسع.
- ٣ - تحدد حالة الاستضعاف العامة في أفغانستان، خط أساس يجري قياسا إليه تقدير الآثار الإنسانية المترتبة على نظام الأمم المتحدة للجزاءات. ويشمل وصف ملامح الضعف هذا تقييمات للاقتصاد والصحة العامة والأمن الغذائي والتغذية وتشرّد السكان ومدى اعتماد السكان على المعونة الإنسانية من أجل البقاء.
- ٤ - ويسين وصف الضعف أن الحالة الإنسانية في أفغانستان إنما تنصف بما يلي:
- (أ) الفقر المزمن وانعدام التنمية؛
(ب) أزمة غذاء حادة؛
(ج) اقتصاد منهارة؛
(د) ارتفاع نسبة الاعتماد على المساعدة الإنسانية.

ألف - الحالة الاقتصادية

الشكل ١



الشكل ٢



٧ - وانخفضت قيمة الصادرات الرسمية من ٦٨٨ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ١١١ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، في حين أدى الجفاف المستمر إلى الحيلولة دون مشاركة القطاع الزراعي في إنعاش الصادرات.

٨ - شهدت فترة الحرب نموا كبيرا في الاقتصاد غير المشروع كما أن التقديرات الرسمية لمستوى التجارة أو النشاط الاقتصادي هي أقل من الواقع. وتمثل الصادرات والواردات غير الرسمية الجانب الأهم في الاقتصاد غير المشروع في أفغانستان. ويتمثل آخر المؤشرات المنشورة عن نطاق الاقتصاد غير المشروع في التقدير المتعلق بحجم التجارة العابرة (التهرب) إلى البلدان الأخرى، وبصورة رئيسية إلى باكستان (بقيمة تقدر بـ ٩٤١ مليون دولار)

باء - حالة الصحة العامة

٩ - تتسم حالة الصحة العامة في أفغانستان بالخرج حيث ينال الضعف أكثر ما ينال من المرأة والطفل. فمعدلات وفيات الرضع والأطفال ثابتة على حالها بوجه عام في أفغانستان في الفترة نفسها التي أمكن فيها لأقل البلدان نموا

٥ - ويوضح الشكل ١ انخفاض قيمة العملة الأفغانية (الأفغاني) مقابل دولار الولايات المتحدة بالقيمة الحقيقية وبالنسبة المئوية. ويتجه سعر الصرف إلى الانخفاض بمرور الوقت مما يؤدي إلى تضخم مزمن في الأسعار المحلية. ومع ذلك، لا يوجد منذ وصول الطالبان إلى كابول في عام ١٩٩٦ أي دليل على انهيار فعلي وشيك في أسعار الصرف أو خطر حدوث تضخم مفرط.

٦ - ويعطي سوق العمالة أوضح المؤشرات على أثر الجفاف والصراع والحرمان من حقوق الإنسان وعمليات التشريد الواسعة النطاق على قدرة السكان على تلبية حاجاتهم الأساسية. ومنذ عام ١٩٩٩ انخفضت الأجور الحقيقية مقيسة بالقدرة الشرائية للأجور النقدية. وبسبب الجفاف أُجبر كثير من الناس على دخول سوق العمل لأول مرة وفقد زهاء ١٠٠ ٠٠٠ من عمال القطاع العام عملهم منذ عام ١٩٩٩. وبلغ معدل البطالة في فايز آباد نسبة ٦٦ في المائة، بل حتى في هيرات، الأكثر ثراء، يوجد ٣٦ في المائة من طاقتها العاملة في حالة بطالة.

دال - تشرد السكان

١٢ - تمثل الزيادة الكاسحة في عدد المشردين من السكان أشد المظاهر وضوحا للأزمة الإنسانية في أفغانستان في الآونة الأخيرة. وخلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ بلغت معدلات تشرد السكان في أفغانستان نطاقا لم يحدث منذ الصراعات التي نشبت في كابول في الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣ والفترة ١٩٩٤/١٩٩٥. وكان المشردون الجدد يهربون من الصراع والجفاف وإساءة المعاملة المتعمدة من جانب السلطات (التشريد القسري). ويزيد عدد المشردين الجدد البالغ ٨٥٠.٠٠٠ نسمة إجمالا بمقدار ثلاثة أضعاف عن عدد المشردين منذ عام ١٩٩٩. ويقع عبء رعاية المشردين على عاتق المجتمعات المضيفة ووكالات المساعدة الدولية.

المشردون: مؤشرات رئيسية

نوع تحركات السكان	عدد السكان
تحرركات المشردين - المشردون حديثا منذ صيف عام ٢٠٠٠	٨٥٠.٠٠٠
اللاجئون الوافدون مؤخرا إلى باكستان	١٧٠.٠٠٠
اللاجئون الوافدون مؤخرا إلى إيران	٢٠٠.٠٠٠
مجموع العائدين إلى الوطن في عام ٢٠٠١	٢٩٣.٠٠٠
التقدير الإجمالي لعدد اللاجئين في البلدان المجاورة	٣ ٦٩٥ ٠٠٠

هاء - المساعدة الإنسانية

١٣ - تركز المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان في الوقت الحاضر على تدخلات لانقاذ الحياة. وتقدر المساعدة بما يناهز خمسة أضعاف الميزانية السنوية للدولة، وهي توفر شبكة الأمان الوحيدة للأفغان. ومع استمرار الجفاف والصراع يرجح أن يتزايد حجم هذا الاعتماد نظرا إلى حالة

أن تخفض معدلات وفيات الأطفال. وأحد العناصر الرئيسية التي تعوق التقدم في الصحة العامة هو انعدام الموارد. ومن جملة الميزانية السنوية البالغة ٧٠ مليون دولار، يخصص ٢ مليون دولار لا غير للصحة، ويعني هذا أن الانفاق السنوي على الصحة قيمته ١٠ سنتات للفرد. وقد تركت المسؤولية عن قطاع الصحة في الأساس للمساعدة الفردية والإنسانية.

جيم - الأمن الغذائي والتغذية

١٠ - انهار إنتاج الأغذية في أفغانستان على مدى السنوات الثلاث الماضية. وفي عام ١٩٩٨، احتاجت أفغانستان استيراد حبوب قدرها ١٠٠.٠٠٠ طن متري؛ ثم ارتفع هذا الرقم إلى ١٧٨.٠٠٠ طن متري في عام ٢٠٠٠. وقد سددت هذه الفجوة الغذائية جزئيا عن طريق المعونة الغذائية (١٦٧.٠٠٠ طن متري) والاستيراد من البلدان المجاورة، (٣٦٤.٠٠٠ طن متري).

١١ - والآن، ففي العام الثالث للجفاف، أصبحت آليات مواكبة الحالة تخضع لضغوط أشد خاصة وقد فرغ كثير من الأسر المعيشية من التصرف في أصوله. لذلك، أصبح انعدام الأمن الغذائي الحاد بؤرة اهتمام رئيسية في جهود المساعدة الدولية. وخلصت آخر بعثات التقييم المحصولي المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في ربيع عام ٢٠٠١ إلى أن "ثمة دلائل متزايدة على ظهور أحوال للمجاعة واسعة النطاق في أفغانستان، تنعكس في الانخفاض الحاد في كمية الأغذية المتناولة، وانهايار القدرة الشرائية للسكان، والبيع الاضطراري للمواشي، والنضوب الواسع النطاق للأصول الشخصية، والارتفاع المفرط لأسعار الحبوب الغذائية، والتزايد السريع في عدد المعوزين، والتضخم المستمر في أعداد اللاجئين والمشردين داخليا".

مشاريع المعونة وموظفيها، وحملات الهجوم الكلامية ضد وكالات المعونة.

١٨ - وتمثلت التقييدات البالغة الأهمية على حيز المساعدة الإنسانية في القوانين التشريعية، ولا سيما المرسوم ٨ الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٠ الذي حظر توظيف الأفغانيات إلا في قطاع الصحة الذي تسيطر عليه الطالبان. ومن الأمثلة الأخرى على هذه القوانين التشريعية الأمر الصادر في أيار/مايو ٢٠٠١ بمنع الإناث (عن فيهن العاملات في وكالات المعونة) من قيادة السيارات، والتقييدات المفروضة على التعليم غير الديني والتي فرضت في نيسان/أبريل ٢٠٠١؛ واقترح تطبيق مبادئ الطالبان الدينية على الأجانب. ومن الأمثلة على الإجراءات الإدارية السلبية التي فرضها الطالبان زيادة الوقت اللازم للحصول على التأشيرات لموظفي المعونة الذين يعملون في أفغانستان من أسبوع واحد إلى أربعة أسابيع، الأمر الذي يحد بوضوح من مرونة وحركية الموظفين الدوليين. إضافة لذلك، ومنذ ربيع ٢٠٠١، ازدادت عمليات اعتقال موظفي المساعدة الإنسانية على يد قوات الطالبان بالإضافة إلى الهجمات التي قامت بها الشرطة الدينية على المستشفيات. وكانت سلطات الطالبان على درجة كبرى من الصعوبة في التفاوض مع برنامج الأغذية العالمي للتوصل إلى اتفاق بشأن تقييم احتياجات المتفيعين من مشروع للمخابز في كابول ينفذه البرنامج. إضافة إلى ذلك، فإن سلطات الطالبان مستمرة في الامتناع عن السماح بإيصال المعونات إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة، وفي تقييد توفير لقاحات شلل الأطفال. كذلك يتكرر إخضاع مديري مشاريع المعونة لمختلف أشكال السلوك القسري والإساءة من جانب سلطات الطالبان.

١٩ - وقد نشأت أغلبية هذه التقييدات داخل الهيكل الرسمي لحركة الطالبان وعلى مستوى رفيع نسبيا. ويشير

الاستنفاد التي أصابت آليات التصدي الأخرى. ونظرا لعدم وجود شبكات أمان اجتماعية بديلة فإن حماية قدرة الوكالات الإنسانية الدولية على تقديم المساعدة إنما هي الأساس لرعاية السكان الأفغان.

ثالثا - الدراسات السببية

ألف - مقدمة

١٤ - يتكون التحليل السببي من سلسلة من دراسات الحالة التي تركز على نواحي محددة من الحالة الإنسانية التي قد توجد فيها آثار للجزءات يمكن تحديدها بوضوح. وترمي دراسات الحالة إلى متابعة سلسلة الأسباب، والنظر فيما إذا كان قد حدث أي تدهور في الحالة الإنسانية، وما إذا كان ذلك يعزى إلى نظام الجزاءات أو غيره من العوامل.

باء - بيئة العمل الإنساني

١٥ - واكبت فترة الجزاءات مجموعة من التغييرات السلبية في بيئة العمل الإنساني (أو ما يسمى حيز العمليات الإنسانية) في أفغانستان. فوكالات المساعدة الإنسانية يساورها القلق إزاء قدرتها على الاستمرار في تقديم المساعدة نظرا لما يجري حاليا من أحداث. وإذ يحدث ذلك في وقت تواجه فيه أفغانستان احتياجات إنسانية على نحو لم يسبق له مثيل فإن الأمر يُعد أحد مصادر القلق الكبرى.

١٦ - ويدرس هذا التقرير إلى أي مدى كان تقلص حيز المساعدة الإنسانية نتيجة لرد سلطات الطالبان على فرض جزاءات الأمم المتحدة.

١٧ - وشملت التطورات السلبية القوانين التشريعية، والمواقف التفاوضية التي اتخذتها السلطات، والتغييرات في الإجراءات الإدارية، والتقييدات المتعمدة على وصول المساعدة الإنسانية، والقوانين الصورية لسلطات الطالبان ضد

جيم - سلامة الطيران المدني والنقل

٢٢ - أوضح تقرير السابقي (S/2001/241) أن تقييدات الطيران التي فرضها القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠) شكلت عقبات أمام صيانة أسطول طائرات شركة الخطوط الجوية الأفغانية (أريانا)، وأن هذا الأمر عرض للخطر سلامة الطيران، بما في ذلك سلامة الركاب الذين يسافرون داخليا على رحلات أريانا. وقد كلفت آلية الرصد بمواصلة التحقيق في هذه المسألة ودراسة الطابع المحدد للعقبات التي تواجه أريانا واقتراح الآليات اللازمة للتغلب على مشكلة سلامة الطيران.

٢٣ - وتقوم أريانا بتشغيل خمس طائرات أنتنوف - ٢٤ مدنية في رحلاتها الداخلية. ويشتمل الجدول الزمني الموصى به لصيانتها على إجراء عملية صيانة شاملة بعد ١٨٠٠ ساعة من الطيران، والتي يحتمل أن تكون عملية الفحص الوحيدة لكل طائرة من الطائرات الأنتنوف الخاصة بأسطول أريانا خلال فترة الجزاءات الحالية.

٢٤ - وكان مقررا لجميع الطائرات الأنتنوف الخمس أن تخضع لعملية الفحص الشامل هذه خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠١. ولا تتوافر مرافق داخل أفغانستان لإجراء هذه الصيانة الشاملة. ولدى أريانا ترتيبات لإجراء عمليات الفحص هذه في كراتشي مع مؤسسة زاساف الجوية بتكلفة تقدر بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لكل طائرة. ويوصى بأن تنظر لجنة الجزاءات في إصدار استثناءات لشركة الخطوط الجوية أريانا تتيح لكل طائرة من طائراتها الأنتنوف بالقيام، بالتناوب، برحلة إلى كراتشي في أقرب وقت ممكن لإجراء عمليات الصيانة المطلوبة هناك.

٢٥ - وتنطبق هذه الاحتياجات نفسها على ثلاث من طائرات البوينغ ٧٢٧ التي تستخدمها شركة أريانا. فهذه الطائرات في حاجة إلى عملية صيانة جزئية كل فترة ١٢

ذلك إلى وجود شكل ما من أشكال التأييد الرسمي لعملية تقييد قدرة وكالات المساعدة الإنسانية على العمل.

٢٠ - وتمثلت العواقب الإنسانية التي ترتبت على الصعوبة المتزايدة في بيئة العمل في الحد من القدرة على العمل مع المرأة أو الوصول إليها، والعجز عن الوصول إلى التجمعات السكانية التي تحظى بأولوية منخفضة بالنسبة لسلطات الطالبان، وزيادة تكاليف مشاريع المساعدة عموما أو صعوبة تنفيذها إلى حد التفكير في إغلاق المشاريع العملية الأخرى. ومن شأن استمرار تدهور ظروف العمل إلى حد لا يمكن معه ضمان أمن الموظفين أن يؤدي في النهاية إلى إجبار وكالات المعونة على سحب ووقف عملياتها.

٢١ - والعامل الرئيسي الذي يربط بين جميع التقييدات الرئيسية في إطار بيئة العمل الإنساني هو أنها تشكل جميعا ظواهر للعلاقة بين سلطات الطالبان ووكالات المساعدة الإنسانية. وقد أصبحت هذه الاعتداءات المتكررة على العمليات الإنسانية أكثر تواترا بعد فرض القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وقد وقعت هذه الاعتداءات خلال مرحلة قامت فيها الطالبان مرارا بتحديد شكواها ضد الأمم المتحدة وضد فرض الجزاءات. وتتابع الأحداث على هذا النحو يبين أن رد فعل سلطات الطالبان على الجزاءات يسهم في الصعوبات التي تواجهها وكالات المساعدة الإنسانية في الاضطلاع بعملياتها. بيد أن تضاد احترام المبادئ الإنسانية ووكالات المساعدة الإنسانية حدث في إطار بيئة سياسية معقدة. وهناك عوامل أخرى، من قبيل التطورات السياسية الداخلية في إطار حركة طالبان وتضارب تفسيرات الطالبان للمبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها العمل الإنساني، أسهمت أيضا في تقويض العلاقة بين وكالات المساعدة الإنسانية وسلطات الطالبان. وينبغي لهذه العوامل أن تدرج جنبا إلى جنب مع الجزاءات باعتبارها من الأسباب التي أسهمت في المشاكل التي تواجه وكالات المساعدة الإنسانية.

شهرًا وعملية صيانة كاملة بعد كل فترة طيران مدتها ١٥٠٠٠ ساعة، والتي تعد بمثابة عملية فحص شاملة كل أربع أو خمس سنوات.

٢٦ - وكان من المقرر أن تجرى عملية صيانة شاملة لإحدى طائرات البوينغ ٧٢٧ (YA-FAY) في أيار/مايو ٢٠٠١، ومن المقرر أن تخضع طائرة أخرى (YA-FAU) لنفس العملية في تموز/يوليه ٢٠٠١. ولا تتوافر في أفغانستان مرافق للقيام بهذه الإجراءات، ولكن أريانا رتبت للقيام بعمليات صيانة مع شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية في عمان (الأردن). وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذه العملية ٤ ملايين من الدولارات لكل طائرة. ولن تلزم عملية الصيانة الشاملة لطائرتي البوينغ ٧٢٧ إلا مرة واحدة لكل طائرة خلال فترة نظام الجزاءات الحالي. وعليه، فإنه من المقترح أن تصدر لجنة الجزاءات الاستثناءات اللازمة لدى طلبها من قبل شركة أريانا.

٢٧ - ونشأت عقبة أخرى أمام تسيير طائرات شركة أريانا دوليًا من شأنها أن تعوق استفادة الشركة من أي استثناءات تمنحها لجنة الجزاءات. فقد قامت الشركة المؤمنة على أريانا بإلغاء بوليصة التأمين على طائرات البوينغ الثلاث المستخدمة في الرحلات الدولية. وذكر وكيل شركة التأمين أن الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة هي السبب في إلغاء البوليصة على أساس أن الوكيل لا يستطيع تسوية ما قد ينشأ من مطالبات بمدفوعات لحساب محمد. ومن ثم، يوصى بأن تضع لجنة الجزاءات نظامًا بشأن التأمين على الطائرات.

٢٨ - وبالإضافة إلى احتياجات الصيانة، فإن أريانا تطلب أيضًا أن تتاح لها فرصة الحصول على قطع الغيار والأصناف المستهلكة غير المتوافرة في أفغانستان، وبعضها (بما في ذلك محركات الطائرات) يوصى بشحنها جوا. وقد سبق لأريانا أن اقترحت النقل الجوي من دبي لمجموعة من قطع الغيار

٢٩ - وبالإضافة إلى الحصر المادي لما لدى شركة أريانا، فإن اضطلاعها بعملياتها بصورة آمنة وقانونية يتوقف أيضًا على استقرارها وقدرتها على الحفاظ على أفراد طاقم طيرانها الرئيسي، وعلى ضمان اضطلاعهم بعدد ساعات الطيران المطلوبة. وأفراد طاقم الطيران، بمن فيهم القباطنة، والضباط الأول، ومهندسو الطيران، والمضيفون، ملزمون، وفقا لإجراءات التشغيل النموذجية، بالحصول على تدريب المحاكاة على الطيران العادي. ولذلك، يوصى بأن تقدم إياتا الجدول الزمني الذي توصي به من أجل هذا التدريب إلى لجنة الجزاءات، وأن تقوم لجنة الجزاءات، استنادًا إلى تصديق اتحاد النقل الجوي الدولي، بالنظر في الطلبات المقدمة من أريانا للحصول على استثناءات من حظر الطيران بما يسمح لأفراد طاقمها من حضور تدريب المحاكاة في الخارج.

٣٠ - ولن تتمكن أريانا من المضي قدما في عملية الصيانة الرئيسية وتدريب أفراد طاقمها إلا إذا أمكن التوصل إلى آلية لتمكين الشركة من تمويل هذه الأنشطة. ولذلك، يوصى بأن

القيمة والصغيرة الحجم، غير أنه من المستبعد أن تزيد على ١ في المائة من مجموع قيمة الصادرات في أي من الأحوال.

٣٣ - ومن القطاعات القليلة التي تأثرت بالقيود الجوية تأثراً بالغاً تصدير الفواكه الطازجة إلى دبي. فخلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ كان التجار الأفغان يوردون الفواكه الطازجة إلى أسواق الخليج باستخدام خدمات الشحن الجوي التي توفرها أريانا إلى دبي وقد صُدِّر ما مجموعه ٤٠٥ من الأطنان المترية خلال الستين اللتين سبقتا فرض القيود على الطيران، وذلك مقابل استثمار أولي قدره ٢٦٤ ٠٠٠ دولار. ومن الفواكه المصدرّة المشمش واللوز الأخضر والمان والعنب والبطيخ والتفاح. ويشير تحليل الأسواق والقدرة على الشحن إلى أنه كان هناك مجال للتوسع الكبير في هذه التجارة ولكنها توقفت بعد فرض جزاءات القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ويعني فقدان طريق النقل الجوي أن المبيعات مقتصرة في الوقت الراهن على الأسواق المحلية البخسة الأسعار، مما يؤدي إلى خسارة في الإيرادات المحلية وفرص العمل.

٣٤ - غير أنه من الواضح بصفة عامة، أن القيود المفروضة على النقل الجوي لم تكن عاملاً رئيسياً يحدد حجم ووجهة التجارة الدولية لأفغانستان. غير أن تلك الآثار كانت سلبية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إذ تصد التجارة في السلع التي يعد الشحن الجوي وسيلة نقلها المفضلة.

هاء - تحليل أسواق السلع الأساسية وأسواق صرف العملة

٣٥ - يتبين من رصد أسواق السلع الأساسية وأسعار الصرف خلال الستة أشهر التي تلت اتخاذ القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠) أن نظام الجزاءات المفروضة على أفغانستان لم يتسبب في أي تضخم في أسعار السلع الأساسية. فقد استقرت أسعار الصرف، بعد التدهور السريع الذي حدث

تأذن لجنة الجزاءات بالوصول إلى هذه الأموال تحت الإشراف لتمويل أعمال الصيانة المعتمدة وتدريب الطاقم.

دال - التجارة الدولية: الواردات والصادرات

٣١ - لنظام الجزاءات آثار تنعكس على التجارة الدولية لأفغانستان، لأنه يستهدف الرحلات الجوية الدولية التي كانت تستخدم في السابق لنقل السلع المتاجر بها. وقد فرض القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) حظراً على كل الرحلات الجوية الدولية لشركة (أريانا) للنقل الجوي واستمر هذا الحظر بموجب القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠). ثم عُزِز نظام الجزاءات بحظر على كل الرحلات الجوية إلى أفغانستان ومنها التي تتم لأغراض إنسانية أياً كانت شركة النقل التي تقوم بها. غير أن حجم الأثر كان محدوداً لكون معظم واردات وصادرات أفغانستان من السلع الأساسية تنقل فعلاً بوسائل النقل البري، حتى قبل أن تفرض القيود على النقل الجوي.

٣٢ - وقدر مجموع واردات أفغانستان في سنة ٢٠٠٠ بحوالي ١,٦ مليون طن (بقيمة ١,٢١١ مليون دولار تقريباً). وقدر مجموع الصادرات والمواد المعاد تصديرها من أفغانستان بحوالي ١,٥ مليون طن (بقيمة ١,٢٢٧ مليون دولار تقريباً). وفي كلتا الحالتين، تسيطر التجارة العابرة على الأرقام. فمن حيث القيمة، فإن ١١ في المائة من الصادرات هي منتجات محلية و٣٤ في المائة من الواردات هي للاستهلاك المحلي (البنك الدولي ٢٠٠١). وتمثل طاقة الشحن لشركة النقل الجوي الأفغانية (أريانا) حتى عام ١٩٩٩، حينما كانت تقوم برحلات منتظمة إلى أمريستار (الهند) ودبي (الإمارات العربية المتحدة)، ما يقارب ٠,٣ في المائة من مجموع حركة الصادرات والواردات. وبالتالي لم ينقل جواً إلا قسط يسير من التجارة الدولية، وقد تأثر فعلاً بالحظر الجوي. ومن حيث القيمة، قد تكون النسبة المئوية أعلى، لأن خدمة الشحن الجوي متخصصة في السلع العالية

وجعل التحويلات التي تفيدها أجهزة إمارة أفغانستان الإسلامية غير مشروعة؛

(ب) أدى حظر الرحلات الجوية الدولية إلى انعدام الشحن التجاري أو نقل المسافرين إلى أفغانستان، وهذا شاغل رئيسي وعائق يعترض أنشطة الأعمال التجارية الدولية؛

(ج) قد يؤثر وجود نظام الجزاءات على ثقة المستثمرين عامة، بسبب توقع عدم الاستقرار السياسي أو احتمال اتخاذ المزيد من التدابير القسرية.

٣٨ - وسجل مكتب استثمارات القطاع الخاص التابع لوزارة التعدين والصناعات الأفغانية ما يقارب ١٠١٥ مشروع استثماري ممكن على الصعيد الوطني خلال السنوات الأربع الماضية. ومن هذه المشاريع، بدأ العمل في ٣٠٥ مشاريع. أما المستثمرون الذين انسحبوا من مشاريع كانت جارية ظاهريا فتتعلق استثماراتهم بما يلي:

(أ) مشروع التنقيب عن النفط والغاز للشركة اليونانية Consolidated Constructor Company، في إقليم هيلماند وقندهار؛

(ب) إصلاح معمل هيرات للأسمت؛

(ج) توسيع مصنع أسمت بول ي. جُري.

٣٩ - ويبدو أن مشروع الشركة اليونانية المذكورة أوضح مثال للمشروع القابل للاستمرار الذي يتم التخلي عنه بسبب فرض جزاءات الأمم المتحدة. وعلق هذا المشروع في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بعد فرض القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠). فقد أُجري مسح تمهيدي في الإقليم استغرق ١٧ شهرا باستثمار أولي قدره مليون دولار. وألغيت المرحلة الثانية للمشروع (المسح الزلزالي) التي كان من المقرر إجراؤها باستثمار قيمته ١٢ مليون دولار على

في البداية للعملة الأفغانية مقابل دولار الولايات المتحدة، والذي لوحظ في الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وشباط/فبراير ٢٠٠١ وأبلغ عنه في استعراض آذار/مارس (S/2001/241). بل زادت قيمة العملة الأفغانية في نهاية الفترة المشمولة بالاستعراض وخرجت عن اتجاهها المعتاد (الذي كانت تفقد فيه ١,٤ في المائة من قيمتها شهريا خلال الفترة الممتدة من نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ إلى نهاية أيار/مايو ٢٠٠١، بالمقارنة مع التدهور الشهري لقيمة العملة الذي كان يبلغ ٢,٨ في المائة). وتنسجم زيادة قيمة سعر الصرف من آذار/مارس ٢٠٠١ (حيث استعاد الأفغاني ٩ في المائة من قيمته مقابل دولار الولايات المتحدة في الفترة الفاصلة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه) مع التحليل المقدم في تقرير سابق (S/2001/241)، الذي يفيد بأن انخفاض سعر الصرف لم يكن إلا استجابة من السوق تحدث مرة واحدة ردا على الإعلان عن اعتماد جزاءات الأمم المتحدة وفرضها.

٣٦ - وخلاصة القول إن الجزاءات لم يكن لها أية آثار سلبية طويلة الأجل على سير أسواق السلع الأساسية الرئيسية في أفغانستان.

واو - مناخ الاستثمار

٣٧ - وبينما لا يتضمن أي من القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) تدابير تحظر صراحة الاستثمار في أفغانستان، فإن نظام الجزاءات قد تكون له جوانب تصد بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة الاستثمار المحلي أو الأجنبي. ومن العراقيل الممكنة التي تعترض الاستثمار والتي وردت في نظام الجزاءات ما يلي:

(أ) أدى تجميد أموال الطالبان إلى وقف كل الأنشطة المصرفية الدولية لمصارف القطاع العام الأفغاني،

المخليون من الاستثمار في طائفة من الأنشطة التجارية والإنتاجية، دون أن تشيهم عن ذلك جزاءات الأمم المتحدة. ٤٤ - وحتى في الحالات التي يتذرع فيها المستثمرون المحتملون بالجزاءات سببا لعدم الاستثمار، فإن الواقع قد يكون خليطا معقدا من عوامل المناخ السياسي وعوامل عملية متصلة بالجزاءات. ويمثل نظام جزاءات الأمم المتحدة عاملا في إطار المناخ العام يثبط المستثمرين بصورة متزايدة عن الاستثمار.

زاي - القطاع المصرفي الأفغاني

٤٥ - جمد القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) أموال حركة الطالبان المودعة في الخارج وحظر المعاملات المالية معها. غير أنه من حيث تنفيذ القرار، طبق التجميد على كامل القطاع العام الأفغاني، بما فيه مصارف القطاع العام الأفغاني. وجمدت أموال أفغانستان وحساباتها في الخارج وحظرت المعاملات مع القطاع العام الأفغاني. والواقع أن تجميد الأموال الذي نفذ بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) يعد شكلا من أشكال الحظر المصرفي المفروض على أفغانستان.

٤٦ - وكانت الآثار المباشرة لتجميد الحسابات المصرفية للطالبان محدودة من الناحية الإنسانية، لأن الثقة بالمصارف واستخدامها كانت ضعيفة فعلا قبل فرض الجزاءات. وحتى عام ١٩٩٢، كانت وكالات المساعدة الإنسانية تعتمد على المصارف الأفغانية لتحويل الأموال إلى البلد وفي داخله. وخلال القتال الذي شهدته المدن في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦، اضطرت وكالات المساعدة الإنسانية إلى الاقتداء بالقطاع الخاص الأفغاني والاعتماد على مقدمي الخدمات المالية البديلة غير النظاميين. ويقيم العديد من وكالات المساعدة قاعدة في بلد مجاور، لا سيما في باكستان، لتمويل عملياته في أفغانستان. ويتيح لهم ذلك الاستعانة بمقدمي الخدمات غير النظاميين الذين يعملون بين باكستان

مدى ١٨ شهرا. والسبب الأول للتخلي عن مشروع الشركة هو أن المسح كان يتوقف على تشغيل طائرة خفيفة اعتبرت الشركة أنه من المستحيل تشغيلها في ظل القيود المفروضة حاليا على الطيران. والسبب الثاني للتخلي عن المشروع هو الصعوبة المتوقعة في تشغيل مستخدمين دوليين في بلد يخضع لجزاءات الأمم المتحدة وبدون أية اتصالات جوية.

٤٠ - وفي حالة مصنع أسمنت هيرات، شارك مستثمرون تشيكيون في المفاوضات بشأن إصلاح المصنع وتوسيعه، غير أنهم انسحبوا من المفاوضات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وأشاروا إلى تشديد جزاءات الأمم المتحدة كسبب رئيسي لانسحابهم.

٤١ - كما ادعى مسؤولو إمارة أفغانستان الإسلامية أنهم كانوا بصدد مباحثات مع مصرف استثمار في دبي، بغرض وضع محفظة استثمار بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتخصيصها لمشاريع في أفغانستان، بيد أن المصرف انسحب من المفاوضات بعد فرض جزاءات الأمم المتحدة.

٤٢ - غير أن بعض أنشطة الاستثمار استمرت. وكان ثمة استثمار دولي محدود حتى في ظل نظام الجزاءات الحالي، لا سيما في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. غير أن المستثمرين يواجهون عقبات عديدة بعضها ناشئ عن نظام الجزاءات. وقد اشتكى المستثمرون في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية من القيود الناشئة عن الجزاءات بما فيها انعدام خدمات الشحن الجوي لنقل معدات هشة، وانعدام فرص استخدام رحلات جوية دولية لنقل المستخدمين، وصعوبة الحصول على وثائق تصدير المعدات في بلدان المنشأ وانعدام التسهيلات الرسمية لتحويل الأموال.

٤٣ - وكان ثمة استثمار محدود قام به رجال أعمال باكستانيين، لا سيما لتنمية قطاع المعادن. وتمكن المستثمرون

باكستان. وباستثناء المنطقة الجنوبية يستمر القتال في جميع المناطق.

طاء - مدى توفر الأدوية الأساسية

٤٩ - من الممكن أن يقلل الحظر المفروض على الرحلات الجوية الدولية إلى أفغانستان من مدى توفر الأدوية الأساسية بإلغاء إحدى الوسائل الممكنة لاستيراد الأدوية.

٥٠ - وسؤل عدد من مستوردي المواد الصيدلانية ووكالات المعونة إن كان ذلك قد حدث بالفعل، فقالوا إن جميع مشاكل الإمدادات حُلت بالتحويل إلى الطرق البرية. ولذلك، لم يظهر أي دليل على تأثر توافر الأدوية الأساسية بنظام الجزاءات.

٥١ - وكانت حركة أسعار الأدوية متماشية بوجه عام مع أسعار مواد أساسية أخرى لا تُنقل جوا. فقد شهدت أسعار معظم الأدوية الأساسية، من خلال مجموعة منتخبة لهذه الأدوية، انخفاض قيمتها الموازية بالدولار منذ فرض الجزاءات في عام ١٩٩٩ وارتفاعا بسيطا في قيمتها بالعملة الأفغانية. ولم يظهر أي دليل على وجود اتجاهات سعرية مختلفة للأدوية الواردة من مختلف بلدان المنشأ. ولم يظهر أيضا أي دليل على أن الجزاءات أثرت على أسعار الأدوية بخلاف ثمة تأثير آخر تكون قد أحدثته عن طريق التحركات المؤقتة لسعر الصرف.

٥٢ - وقدّر تجار الأدوية نسب بلدان المنشأ بالنسبة للأدوية المباعة بالتجزئة في الأسواق الأفغانية كما يلي: ٤٥ في المائة من الهند، و ٢٥ في المائة من باكستان، و ٣٠ في المائة من جمهورية إيران الإسلامية والصين وكوريا. وقبل آب/أغسطس ١٩٩٩، كانت إحدى سبل استيراد الأدوية هي رحلات الشحن التي كانت تقوم بها الخطوط الجوية الأفغانية (أريانا) من أمريتسار إلى كابول. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، سحبت حكومة الهند الإذن الممنوح إلى رحلات

وأفغانستان. وعززت الجزاءات هذا النمط واستبعدت عمليا خيار قيام وكالات المساعدة باستخدام المصارف الأفغانية في تحويل الأموال إلى البلد لتغطية العمليات القطرية. والواقع أن فتح حساب مصرفي في بلد مجاور أصبح شرطا مسبقا بالنسبة لأي وكالة مساعدة تعمل في أفغانستان.

٤٧ - واعتاد القطاع العام الأفغاني الاعتماد على المصارف في تسوية المدفوعات الدولية، إلى أن فرض القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ومنذ ذلك الحين، كفت الإدارات الحكومية عن القيام بمعاملات دولية أو تحولت إلى نفس القنوات غير النظامية التي يستخدمها القطاع الخاص، أو إلى استخدام الحسابات المصرفية الخاصة في الخارج. وبهذا المعنى، ساهم نظام الجزاءات في حرمان المصارف الأفغانية من رأس المال وعمل على تشجيع المعاملات المالية غير الموثقة أو السرية أو معاملات القطاع غير النظامي.

حاء - الصراع المسلح

٤٨ - ما زالت النتائج المذكورة في تقريرتي السابق (S/2001/241) صحيحة. فرغم أن الهدف من الجزاءات كان التقليل من تدفق الأسلحة، لم يظهر أي دليل على خفوت حدة القتال، واستمر الصراع دائرا بشكل مكثف في النصف الأول من عام ٢٠٠١. ومنذ فرض الجزاءات، لا يبدو أن أطراف الصراع بدّلت موقفها العسكري أو عزفت عن مواصلة القتال. والسبيل الوحيد لمعالجة الحالة الإنسانية فعليا في أفغانستان هو أن يتبدل موقف الأطراف من الصراع وقدرتها على مواصلته، والسماح بالدخول في عملية فعلية لإحلال السلام. ومن جديد، أكّدت العواقب الإنسانية للصراع أن الحرب هي السبب الرئيسي للمعاناة الإنسانية في أفغانستان. فالقتال المتواصل هو السبب الأساسي للعدد غير المسبوق من المشردين داخليا وتدفق اللاجئين المتجدد إلى

وجرى بسهولة تنسيق أذون نقل معدات إزالة الألغام إذ أن جميع الوكالات التنفيذية المشاركة في إزالة الألغام تعمل تحت المظلة التي يوفرها مكتب منسق الأمم المتحدة في أفغانستان الذي أخذ على عاتقه مسؤولية الحصول على الأذون.

٥٧ - ووردت سلسلة من الشكاوى من منظمات غير حكومية باكستانية تقع مقارها في بيشاور وتعمل عبر الحدود في شرق أفغانستان، إذ واجهت مشاكل في الحصول من السلطات الباكستانية على تصاريح للتنقل البري. فقد أبلغتها هذه السلطات رسمياً بوجود التقدم بطلبات إعفاء إلى مجلس الأمن، مع أنها لم تطلب إجراء رحلات جوية أو أعربت عن نيتها في ذلك. ويبدو أن السلطات الباكستانية لا تميز بين أذون النقل الجوي وأذون النقل البري. ويُظهر استمرار هذه المشكلة ضرورة أن توضح لجنة الجزاءات إلى سلطات البلدان المجاورة النطاق الدقيق لواجباتها في إطار الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة.

كاف - نظام الجزاءات والمجتمع الأفغاني

١ - النظرة الشعبية إلى الجزاءات

٥٨ - قِيمت عملية الرصد، عن طريق المقابلات التي أجرها في كابول والمناطق المحيطة بها، مدى الإطلاع الشعبي على الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة والإحاطة بها والنظرة إليها. وينبغي النظر إلى النتائج باعتبارها مؤشراً أولياً على طبيعة النظرة الشعبية وذلك في حدود القيود والمصاعب التي تكتنف الحصول على معلومات دقيقة في أفغانستان هذه الأيام.

٥٩ - وهناك وعي كبير للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة مما يعكس على ما يبدو الحملة المتواصلة التي تقوم بها الطالبان للتركيز على هذه التدابير. وما يدهش أيضاً هو دقة إطلاع الناس على مضمون التدابير المتصلة بالجزاءات، ولعل ذلك يعكس تركيز الرصد على كابول حتى الآن. فالجميع

الخطوط الجوية الأفغانية (أريانا) إلى أمريتسار، وأدى فرض الجزاءات بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إلى تعميم هذا القرار. غير أن هناك طرق استيراد بديلة من الهند: بواسطة الحاويات المنقولة بحرا إلى كراتشي، ثم المرور عبر باكستان برا إلى أفغانستان. وبدل استمرار توافر الأدوية الهندية في سوق التجزئة على أن التجار استطاعوا التحول إلى طرق الإمدادات البرية. غير أنهم يشتكون من أن طول مدد التأخير وطبيعة الإجراءات التي يتطلبها النقل البري تفرض تكاليف تزيد على تكاليف الاستيراد المباشر عن طريق الجو.

٥٣ - وبالتالي، فإن العبء الرئيسي للجزاءات محسوس في ازدياد التكاليف الإدارية والصعوبات وليس في انخفاض إمدادات الأدوية.

باء - فعالية آلية الاستثناء المتصلة بالأنشطة الإنسانية

٥٤ - لا تزال سارية المفعول بشكل عام النتيجة التي خلُص إليها تقرير السابِق (S/2001/241) بأن الاستثناءات المتصلة بالأنشطة الإنسانية تعمل بسلاسة دون أن تتسبب في أي تأخير مفرط أو إلغاء للأنشطة الإنسانية. وتعود التأخيرات الوحيدة التي شهدتها الأنشطة الإنسانية إلى التقييدات غير المتوقعة سلفاً في قرارات الجزاءات.

٥٥ - ومنذ آذار/مارس ٢٠٠١، أرسل مكتب منسق الأمم المتحدة في أفغانستان ٤٧ طلباً إلى لجنة الجزاءات من أجل إعفاء وكالات إنسانية من حظر الطيران. ورفض ما مجموعه ثلاثة طلبات تتعلق جميعها بمنظمات غير حكومية باكستانية مقرها بيشاور. ولا يُعتقد أنه سيكون لهذا الرفض عواقب سوقية مباشرة على هذه الوكالات نظراً لوجود بدائل للنقل الجوي.

٥٦ - وجرى السماح بنقل ١١ شحنة من معدات إزالة الألغام إلى أفغانستان دون أي رفض أو تأخير غير معقول.

حياد الأمم المتحدة، لا تبذل الأمم المتحدة أي جهد لتعميم وجهة نظرها ودحض الإعلام المغرض أو الرد على التهجم الذي تتعرض له بشأن مسألة الجزاءات.

٢ - أثر الجزاءات على طوائف الأقليات

٦٤ - تشكل طائفتا الهندوس والسيخ جماعتان مستضعفتان بشكل خاص. فقد أثارت هاتان الطائفتان الاهتمام مؤخرا بسبب ما أشيع عن خطط لدى سلطات الطالبان تقرض على أفرادها ارتداء شعار مميز. ومنذ عام ١٩٩٢، أعربت الطائفتان عن قلقهما بشأن سلامتهما وسلامة ممتلكاتهما. ويسود العداء لهاتين الطائفتين بشكل عام في أفغانستان مما يفضي إلى اندثارهما بسرعة. فقد أفاد قادهما أن عدد أسر الهندوس والسيخ انخفض من ٣٠٠٠ أسرة في عام ١٩٩٢ إلى ٥٧٠ أسرة عام ٢٠٠١. وكان أفرادها يعيشون سابقا في مقاطعات كابول وناغارهار وخوست وغزني وقندهار وقندز، لكن معظمهم يسكن الآن فقط كابول وجلال آباد وخوست.

٦٥ - وأقامت هاتان الطائفتان على مر الزمن علاقات ثقافية وتجارية متينة مع الهند، واعتمدتا اعتمادا كبيرا على الرحلات التي كانت تسيّرهما الخطوط الجوية الأفغانية (أريانا) إلى الهند حتى شهر آب/أغسطس ١٩٩٩. كما اعتمدت نسبة كبيرة من الهندوس والسيخ في تحصيل أسباب الرزق على الأنشطة التجارية مع الهند، وبخاصة استيراد الأدوية وتصدير الفاكهة المجففة.

٦٦ - ونظرا لاعتماد هاتين الطائفتين الشديد على الوصلة الجوية مع الهند، يتعين على لجنة الجزاءات أن تنظر في مسألة توضيح انطباق الإعفاء من الحظر الجوي من أجل إتمام الواجبات الدينية، والذي طُبّق حتى الآن فقط فيما يتعلق بأداء المسلمين لفريضة الحج، على مجموعات الهندوس والسيخ أيضا الراغبين في المشاركة في الاحتفالات الدينية

تقريبا على علم بالحظر على الرحلات الجوية الدولية إلى أفغانستان والقيود المفروضة على سفر كبار مسؤولي الطالبان. وفيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى، فإن نسبة الوعي لطبيعة التدابير (ما الذي يشمله أو لا يشمله نظام الجزاءات) تبلغ الثلثين تقريبا.

٦٠ - وفيما يتعلق بالمسألة الرئيسية المتمثلة في معرفة ما إذا كان الشعب الأفغاني يعتقد بوجود عواقب سلبية على الحالة الإنسانية، يرى ٨٣ في المائة من السكان الذي جرت مقابلتهم أن الجزاءات تتسبب في بعض المعاناة للشعب الأفغاني، غير أن ٣٣ في المائة فقط قالوا إنهم يعانون من هذه الآثار السلبية^(١). ولا يعتقد الناس أن الجزاءات قادرة على إحراز أي تقدّم سياسي.

٦١ - وتجدر الإشارة إلى أن ٨٥ في المائة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم يعتبرون الجزاءات أمرا مخزيا. فهم يشعرون بالإهانة على الصعيد الشخصي أو الوطني من جراء فرض الجزاءات من قِبل الأمم المتحدة، مما يسهم في إشاعة شعور عام بالعزلة والتخلي الدوليين.

٦٢ - وتدلل هذه النتائج على أنه يبدو أن المبادرة الإعلامية في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الطالبان كانت فعالة على أحد الصعد، إذ كفلت اطلاع الجميع على الجزاءات وأن يتوقع معظم الناس أن يكون لها عواقب سلبية على الحالة الإنسانية. وهذا يسهم في صعوبة البيئة التي يتعين على الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات الإنسانية، أن تعمل فيها.

٦٣ - ولذلك فإن عدم قيام الأمم المتحدة بأي نشاط في مجال الإعلام المتعلق بالجزاءات، ولا سيما عدم استخدام وسائل الإعلام المتاحة للشعب الأفغاني، أمر مثير للقلق. ففي هذه الفترة التي تركزت فيها الطالبان بوضوح على أولوية نشر المعلومات عن مسألة الجزاءات، وشككت مباشرة في

السلطات الباكستانية لكي توضح لها حدود الحظر الجوي وإجراءات إعفاء الوكالات منه، وتطلب إليها عدم جعل أي امتيازات أخرى مشروطة بصدر إعفاء من جانب الأمم المتحدة أولاً.

٧١ - وفيما يتعلق بالحسابات المجمدة في الخارج الخاصة بالخطوط الجوية الأفغانية، يجب أن تنظر لجنة الجزاءات في إتاحة الوصول إلى هذه الأموال تحت الإشراف، لأغراض الصيانة وتدريب الأطقم التي تتم الموافقة عليها، تماشياً مع الآلية القائمة المتعلقة باستخدام الدخل الناجم عن الرحلات العابرة.

٧٢ - ويطلع الشعب الأفغاني على مسألة الجزاءات عن طريق تغطية إعلامية واسعة تبث في الغالب من مصادر الطالبان التي تعرض وجهة نظر الحركة وتنشر فكرتها بأن للجزاءات آثارها الإنسانية الواسعة النطاق، وهو ما يعتقد معظم الأفغان. وتحتم الضرورة على الأمم المتحدة أن تتخذ موقفاً أكثر استباقية في إتاحة الإعلام بشأن الجزاءات، وكفالة وصول هذا الإعلام إلى الشعب الأفغاني.

حاشية

(١) أجريت المقابلات في كابل والمناطق المحيطة بها خلال شهري آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠١، وغطت قطاعاً واسعاً في الفئات الاجتماعية: بلغ عدد الأشخاص الذين جرت مقابلتهم ٢٨٧ شخصاً.

الرئيسية في الهند. ويعود عند ذلك إلى أعضاء هاتين الأقليتين أن يقدموا إلى لجنة الجزاءات، بواسطة وزارة الشؤون الدينية التابعة للطالبان، طلبات محددة بشأن الحج إلى الهند. وتستطيع لجنة الجزاءات آنذاك أن تمنح إعفاء من حظر الطيران لكل حالة على حدة بموجب البند القائم المتعلق بالواجبات الدينية.

لام - الاستنتاجات والتوصيات

٦٧ - تظهر النتائج التي توصلت إليها عملية الرصد أن النظام الحالي للجزاءات يتسبب في آثار إنسانية سلبية، ولكن هذه الآثار محدودة، وثمة مسببات أخرى للمعاناة الإنسانية، وأبرزها الجفاف الذي لم يسبق له مثيل، واستمرار الصراع، والحرمان الواسع النطاق من حقوق الإنسان، يتجاوز حجمها ونطاقها هذه الآثار.

٦٨ - وما زالت آثار الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة واضحة بشكل مباشر على الطيران المدني نظراً لانخفاض قدرة شركة الطيران الوطنية على تشغيل طائراتها والحفاظ على السلامة وتوليد الوظائف والإيرادات وتقديم الخدمات. وقد تم التوصل إلى حل تقني للتصديق على طلبات الإعفاء من الجزاءات المفروضة على الطيران التي تتقدم بها الخطوط الجوية الأفغانية (أريانا). ويجب تنفيذ هذا الحل فوراً لمساعدة الشركة في معالجة مشاكل الصيانة التي تواجهها.

٦٩ - ويتأثر المناخ الاستثماري في أفغانستان بعض الشيء، إذ تشكل الجزاءات عاملاً يسهم في ردع المستثمرين مما يحد من توليد أسباب العيش.

٧٠ - وقد عملت آليات الاستثناء المتصلة بالأنشطة الإنسانية بشكل جيد نسبياً، ولم تواجه الوكالات أي تأخيرات أو عقبات ناجمة مباشرة عن التدابير المتصلة بالجزاءات. وفيما يتعلق بمنح الوكالات الإنسانية استثناءات من حظر الطيران، يجب أن تتدخل لجنة الجزاءات لدى